OCCASION

This publication has been made available to the public on the occasion of the 50th anniversary of the United Nations Industrial Development Organisation.

DISCLAIMER

This document has been produced without formal United Nations editing. The designations employed and the presentation of the material in this document do not imply the expression of any opinion whatsoever on the part of the Secretariat of the United Nations Industrial Development Organization (UNIDO) concerning the legal status of any country, territory, city or area or of its authorities, or concerning the delimitation of its frontiers or boundaries, or its economic system or degree of development. Designations such as "developed", "industrialized" and "developing" are intended for statistical convenience and do not necessarily express a judgment about the stage reached by a particular country or area in the development process. Mention of firm names or commercial products does not constitute an endorsement by UNIDO.

FAIR USE POLICY

Any part of this publication may be quoted and referenced for educational and research purposes without additional permission from UNIDO. However, those who make use of quoting and referencing this publication are requested to follow the Fair Use Policy of giving due credit to UNIDO.

CONTACT

Please contact publications@unido.org for further information concerning UNIDO publications.

For more information about UNIDO, please visit us at www.unido.org

UNITED NATIONS INDUSTRIAL DEVELOPMENT ORGANIZATION
Vienna International Centre, P.O. Box 300, 1400 Vienna, Austria
Tel: (+43-1) 26026-0 · www.unido.org · unido@unido.org

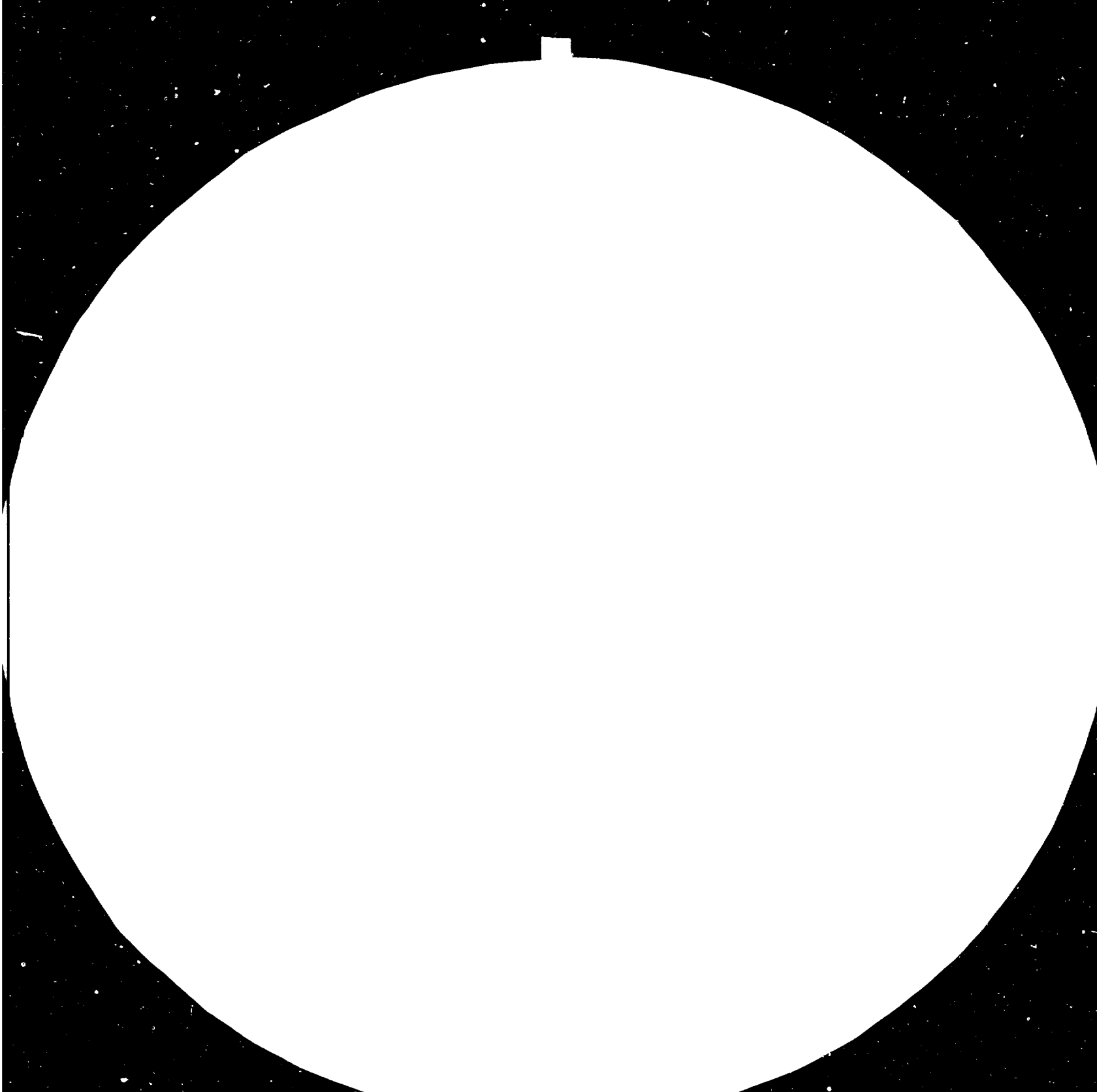

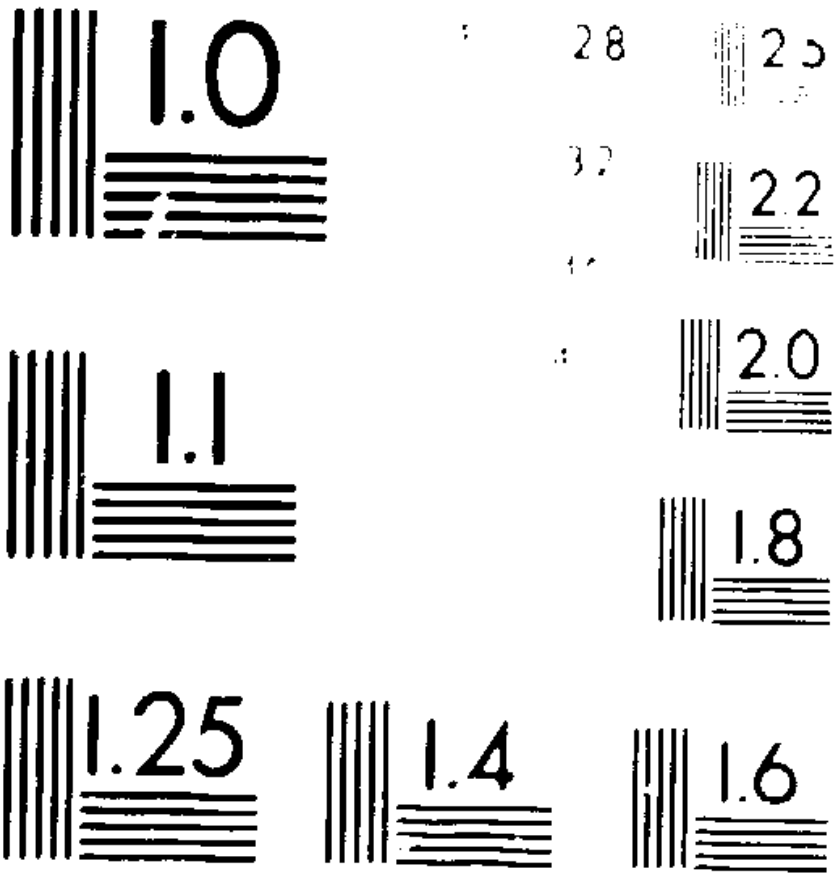

MICROCOPY RESOLUTION TEST CHART

Distr.
GENERAL

ID/B/C.3/126
7 October 1983
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

12975 - A

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

مجلس التنمية الصناعية

اللجنة الدائمة

الدورة العشرون

فيينا ، ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر -
٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣

استعراض تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث فيما يتصل بالتنمية الصناعية

مذكرة من المدير التنفيذي

REVIEW OF THE IMPLEMENTATION OF THE INTERNATIONAL DEVELOPMENT STRATEGY FOR THE THIRD UNITED NATIONS DEVELOPMENT DECADE RELEVANT TO INDUSTRIAL DEVELOPMENT

Note by the Executive Director

1289

V.83-62400
Distr.: 24 October 1983

مقدمـــة

١ - طلب مجلس التنمية الصناعية ، في دورته السابعة عشرة ، الى المدير التنفيذي ، في الفقرة ٣ من الاستنتاج ٣/١٩٨٢ ، تزويد لجنة ذات عضوية عالمية في الجمعية العامة هي " اللجنة المعنية باستعراض وتقييم تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث " ، بالمواد المناسبة حول تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية ، وذلك خلال الدورة التالية لمجلس التنمية الصناعية أو لجنته الدائمة .

٢ - ووفقا لقرار الجمعية العامة ٢٠٢/٣٧ ، المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣ ، ترفع اللجنة تقريرا الى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والثلاثين من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية الثانية لعام ١٩٨٤ . وتنتهي مهلة الستة أسابيع لتقديم الوثائق الخاصة بهذه الدورة في موعد أقصاه منتصف أيار/مايو ١٩٨٤ ، وهكذا ، فقد اقترح المدير التنفيذي ، في مذكرة شفهية الى أعضاء المجلس ، مؤرخة في ١٥ آب/ أغسطس ١٩٨٣ ، أن تنظر اللجنة الدائمة ، في دورتها العشرين المعقودة في تشرين الثاني/نوفمبر - كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣ ، في المواد ذات الصلة المقرر تقديمها امتثالا لاستنتاج المجلس ٣/١٩٨٢ ، وذلك بدلا من أن ينظر فيها المجلس في دورته الثامنة عشرة المعقودة في أيار/مايو ١٩٨٤ . وقد رأى المدير التنفيذي أن هذا الاجراء من شأنه أن يضمن مناقشة اللجنة الدائمة للمواد ذات الصلة واحالتها من خلال اللجنة الى الأمين العام قبل نهاية عام ١٩٨٣ كي تعرض في الوقت المناسب على اللجنة المعنية باستعراض وتقييم تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث. ومن شأنه أن يضمن كذلك أن تضع اللجنة المعنية بالاستعراض والتقييم في اعتبارها اسهام اليونيدو في تقريرها المقدم الى الجمعية العامة من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي .

٣ - وفي هذه الأثناء قدمت هذه المذكرة ومرفقها ، الذي يتضمن استعراض اليونيدو وتقييمها للاستراتيجية ذات الصلة بالصناعة ، الى فرقة العمل المعنية بالأهداف الانمائية الطويلة الأمد ، التابعة للجنة التنسيق الادارية ، للاطلاع عليها في الاجتماع الذي تعقده في الفترة من ١٠ الى ١٢ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٣ . ويفترض أن تعقد فرقة العمل في ذلك الحين واللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الموضوعية (شؤون البرنامج) جلسة مشتركة بشأن موضوع الاستعراض والتقييم . وستبلغ اللجنة الدائمة في حينه ، أثناء دورتها الجارية ، أي تعليقات ومقررات تصدر عن هذا الاجتماع حول اسهام اليونيدو .

الاجراء المطلوب من اللجنة الدائمة اتخاذه

٤ - قد ترغب اللجنة في احالة هذه المذكرة ومرفقها الى اللجنة المعنية باستعراض وتقييم تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث . وقد ترغب اللجنة الدائمة أيضا في تزويد أمانة اليونيدو بمبادئ توجيهية فيما يتعلق بهذا الموضوع يمكن استخدامها في المساهمات الأخرى من جانب الأمانة في عملية الاستعراض والتقييم التي تجري داخل منظومة الأمم المتحدة .

المرفق

إستعراض وتقييم تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث فيما يتصل بالتنمية الصناعية

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	١ – ٤	٢
أولا – التصنيع في الاستراتيجية الانمائية الدولية	٥ – ١٠	٣
ثانيا – تطبيق الاستراتيجية الانمائية الدولية باعتبارها الاطار للسياسة العامة لليونيدو	١١ – ١٥	٥
ثالثا – التقدم في مجال التصنيع في العقد الانمائي الثالث	١٦ – ٢٣	٨
رابعا – أثر الأزمة الحالية على تصنيع البلدان النامية	٢٤ – ٢٩	١١
خامسا – الصناعة فيما تبقى من العقد	٣٠ – ٣٤	١٣
الحواشي		١٤

ملخص

يلخص المرفق لهذه المذكرة دور التصنيع في الاستراتيجية الانمائية الدولية، ويناقش تنفيذها، سواء فيما يتعلق بنشاط اليونيدو أو بالسياسات الوطنية والدولية لتصنيع البلدان النامية، منذ أن اعتمدت هذه الاستراتيجية. ويستعرض الفرع الأول من هذه الوثيقة التدابير المتصلة بالسياسات في الاستراتيجية والتي تتخذ لتحقيق الأهداف والمقاصد المعتمدة، بما في ذلك التدابير المتصلة بالسياسات والمتخذة في مجالات أخرى غير التصنيع، والتي لها صلة أساسية بالموضوع. ثم يتناول الفرع الثاني بالتحليل الطريقة التي وضعت بها خطط اليونيدو وبرامجها بغية تنفيذ التدابير التي طالبت بها الاستراتيجية. ويشير الفرع الثالث بايجاز الى التقدم في مجال تصنيع البلدان النامية، منذ أن اعتمدت الاستراتيجية. ونظرا لعدم توافر ما هو أكثر من بيانات اجمالية تماما، ولأنه حتى هذه البيانات نفسها ليست متوافرة على العموم بعد عام ١٩٨٢، فان المناقشة تقتصر أساسا على التقدم الذي تم إحرازه على مدى سنتين، أي ١٩٨١ و ١٩٨٢. والمصادر التي إعتمد عليها في إعداد هذا الفرع تشمل أحدث تقرير عن " مراقبة التقدم المحرز في التعجيل بالتصنيع في البلدان النامية (١٩٨١ – ١٩٨٢)" (ID/B/295/Add.2 and Corr.1 and 2) و " الاستعراض الاحصائي لحالة الصناعة في العالم، ١٩٨٢" (UNIDO/IS.368) والعدد القادم من مجلة " الدراسة الاستقصائية للتنمية الصناعية " أما الفرع الرابع فيتناول تأثير الوضع الاقتصادي العالمي الراهن على تصنيع البلدان النامية، ثم يستعرض الفرع الخامس التوقعات المرتقبة بالنسبة للفترة الباقية من العقد.

مقدمـــة

١ - في عام ١٩٨٠ ، أعلنت الجمعية العامة فترة الثمانينات باعتبارها عقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث ، واعتمدت الاستراتيجية الانمائية الدولية لهذا العقد(١). وتتضمن الاستراتيجية (٢) الأهداف والمقاصد للتنمية الاقتصادية المعجلة للبلدان النامية ، وذلك " ... بوصفها جزءا متكاملا من الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لاقامة نظام اقتصادي دولي جديد " (٣). كما أنها تتضمن مجموعة من التدابير الخاصة بالسياسات ، والتي يجب تنفيذها خلال العقد المذكور ، على الصعيد الوطني والاقليمي والدولي ، والتي ينبغي عن طريقها تحقيق الأهداف والمقاصد . وهي تصف في النهاية عملية استعراض وتقييم تنفيذ الاستراتيجية ، التي " ... يكون هدفها هو ضمان تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث تنفيذا فعالا وتعزيزها بوصفها أداة للسياسة العامة . ويضطلع بهذه العملية داخل منظومة الأمم المتحدة على الصعد العالمية والقطاعية والاقليمية ، وكذلك على الصعيد الوطني من جانب كل من الحكومات المعنية .." (٤).

٢ - وتقرر الاستراتيجية أنه ، على الصعيد القطاعي " ... تساهم الوكالات المتخصصة والهيئات والمنظمات ذات الصلة التابعة للأمم المتحدة ، كل وفقا للخبرة المكتسبة في مجال نشاطها . في عملية الاستعراض والتقييم على الصعيدين العالمي والاقليمي على السواء " (٥). كما تقرر أيضا أن عملية الاستعراض والتقييم تقوم " ... على تمحيص منهجي ، في اطار استعراض شامل للحالة الاقتصادية الدولية ، للتقدم المحرز في سبيل تحقيق أهداف وغايات الاستراتيجية وتحديد وتقييم العوامل التي تتسبب فيما قد يبرز من نواحي القصور " (٦). ويلاحظ أيضا في الاستراتيجية أن عملية الاستعراض والتقييم يجب " .... أن تؤمن ، استنادا الى تقييم يتم على النحو المنصوص عليه في قرار الجمعية العامة ٣٣/٢٠٦ المؤرخ في ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٧٩ ، مساهمة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة مساهمة فعالة في تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية." (٧).

٣ - وبعد ذلك ، باشرت الجمعية العامة عملية الاستعراض والتقييم . وقد أكدت الجمعية العامة من جديد ، في القرار ٣٧/٢٠٢ ، المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ ، ما تم تقريره في الاستراتيجية نفسها بشأن القيام ، على المستوى العالمي ، بأول استعراض وتقييم شاملين ، وقررت انشاء لجنة لهذا الغرض ذات عضوية عالمية . وسوف ترفع هذه الهيئة ، أي اللجنة المعنية باستعراض وتقييم تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث ، تقريرا الى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والثلاثين عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية الثانية لعام ١٩٨٤ . ويؤكد القرار ٣٧/٢٠٢ ، ضمن جملة أمور ، ان عملية الاستعراض والتقييم على المستوى العالمي يجب أن تأخذ في الاعتبار النتائج المحرزة على المستوى القطاعي والاقليمي والوطني ، كما تطلب الى " ... الأجهزة والمؤسسات والهيئات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة أن تقدم تقارير عن النتائج المحرزة ، كل في مجال نشاطها ، في تطبيق الاستراتيجية الانمائية الدولية ، بوصفها اطار السياسة العامة ، عند وضع وتنفيذ برامج عملها وخططها المتوسطة الأجل،الى اللجنة ..." (٨) (أي اللجنة المعنية بالاستعراض والتقييم المشار اليها أعلاه) .

٤ - ولن تعقد الدورة الثامنة عشرة لمجلس التنمية الصناعية قبل أيار/مايو ١٩٨٤ ، حين يكون قد فات الأوان كثيرا لتقديمه تقريرا تستفيد منه اللجنة المعنية بالاستعراض

والتقييم ، لذا فان هذا المرفق يقصد به توفير أساس تبني عليه اللجنة الدائمة لمجلس التنمية الصناعية اسهامها - فيما يتعلق بمهام الاستعراض والتقييم - في أعمال اللجنة التي أنشئت لهذا الغرض . ولقد قامت الأمانة كذلك بتقديم هذه الوثيقة الى فرقة العمل المعنية بالأهداف الانمائية الطويلة الأجل ، التابعة للجنة التنسيق الادارية ، والتي تجتمع في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٣ ، وذلك كجزء من ممارسة أعمال الاستعراض والتقييم داخل منظومة الأمم المتحدة . لذا يمكن ادماجها في تقرير الأمين العام عن هذا الموضوع ، الذي سيقدم الى اللجنة المعنية بالاستعراض والتقييم .

أولا - التصنيع في الاستراتيجية الانمائية الدولية

٥ - تحظى الصناعة باشارة خاصة في اقرار هدف لنمو ناتج الصناعة التحويلية في البلدان النامية بمعدل سنوي متوسط مقداره ٩ في المائة على مدى العقد ، وذلك كجزء من أهداف ومقاصد الاستراتيجية . وينظر الى ذلك على أنه يؤدي الى اسهام كبير في زيادة حصة البلدان النامية في الانتاج العالمي للصناعة التحويلية ، فيرسي بذلك الأساس لتحقيق هدف ليما . ويجب أن يهدف التصنيع الى تلبية المتطلبات الشاملة لتنمية الاقتصادات الوطنية للبلدان النامية بطريقة متكاملة ، فلا يكون موجها فقط نحو تلبية الاحتياجات المحلية المتزايدة في مجالي الطلب والعمالة ، بل موجها أيضا نحو زيادة صادرات البلدان النامية من المصنوعات . والمبدأ من وراء ذلك مبين بوضوح في الأهداف والمقاصد ، وهو أن يوضع كهدف للمجتمع الدولي "... نظام للتجارة يقوم على نمط دينامي من المزايا النسبية يعكس تقسيما دوليا أكفأ للعمل . ومن ثم ، ينبغي ، بروح المنفعة المتبادلة ، احداث تغييرات بعيدة الأثر في هيكل الانتاج العالمي من أجل زيادة انتاج البلدان النامية وتنويعه وخلق مصادر جديدة للعمالة هناك."(٩).

٦ - والتدابير المتعلقة بالسياسات ، التي تتخذ لتحقيق هذه الأهداف ، محددة في الاستراتيجية ، وتشمل اجراء على الصعيد الوطني والاقليمي والدولي ، كما تشمل أنشطة اليونيدو . ويجب أن تتضمن السياسات والبرامج التي توضع لتعزيز وتوسيع القدرات الصناعية للبلدان النامية "...بوصفها عنصرا حاسما ، اعادة توزيع القدرات الصناعية . وتتمثل اعادة التوزيع هذه في المقام الأول في ايجاد قدرات صناعية جديدة في البلدان النامية . وكذلك في اعادة توزيع القدرات الصناعية من البلدان الصناعية الى البلدان النامية استنادا الى مبدأ الميزة النسبية الدينامية " (١٠). ومن المسلم به أن هذا الأمر ينطوي على نقل العديد من الموارد الى البلدان النامية ، كما أن الحكومات ، وعلى الأخص حكومات البلدان المتقدمة النمو ، مدعوّة لتشجيع وتكثيف هذه العملية "... وذلك بالقيام بنشاط بانتهاج سياسات بغية تشجيع مواطنة اعادة توزيع الموارد وتشجيع عوامل الانتاج المحلية على الانتقال من خطوط انتاج أقل قدرة على المنافسة دوليا الى خطوط انتاج أكثر ملاحية ، أو الى قطاعات أخرى من الاقتصاد."(١٠).

٧ - وتدعو الاستراتيجية الى زيادة امكانية وصول مصنوعات البلدان النامية الى أسواق البلدان المتقدمة النمو، وتؤكد على الحاجة الى تنمية صناعية مستقلة وذاتية ، تنمية ينبغي أن تكون متوازنة فيما يتعلق بالحجم والنطاق ، وأن تشمل كذلك الصناعة الزراعية وتجهيز الموارد الطبيعية . وهناك نشاط محدد لليونيدو أشير اليه ، هو "نظام المشاورات" الذي ينبغي تعزيزه وتطويره وزيادة فاعليته . وتشمل التدابير المعتمدة لتمويل التنمية

الصناعية :زيادة ملموسة في نقل الموارد المالية وغيرها من الموارد؛ والقيام في وقت مبكر من العقد باستعراض الترتيبات المتعلقة بالتمويل الصناعي ،وتعزيز وتوسيع صندوق الأمم المتحدة للتنمية الصناعية .

٨ - وقد أقرت الاستراتيجية كذلك بالحاجة الى "... جملة أمور من بينها الصناعات القائمة على الاستخدام الكثيف لليد العاملة والصناعات المتوسطة والصناعات الصغيرة التي تتسم بالكفاءة وتؤدي الى زيادة فرص العمالة."(١١)، وكذلك "... التكنولوجيا الملائمة والسياسات الفعّالة من أجل زيادة الاستثمارات اللازمة لتنمية الموارد البشرية."(١١). وتشمل بعض العناصر الأخرى للسياسة الصناعية "...اتاحة العمالة المنتجة وادماج المرأة واشراكها على قدم المساواة في برامج التنمية الصناعية."(١١). وتشير الاستراتيجية أيضا الى "...زيادة الاستثمار المحلي ، مع مراعاة دور القطاع العام في هذه العملية واتخاذ تدابير لتشجيع المدخرات المحلية . والاستثمارات المباشرة الأجنبية ذات النفع المتبادل ، والمصادر الأخرى لرأس المال الخاص" وتقرر أن " على البلدان النامية أن تحدد هي أولوياتها الاستثمارية الخاصة وأن تتخذ القرارات المناسبة بشأن قبول الاستثمار الأجنبي ورأس المال الخاص في ضوء تلك الأولويات."(١٢). وتنص الاستراتيجية أيضا على أن تولي جميع البلدان اعتبارا لجوانب التصنيع البيئية ؛ وتطالب في ختام الفرع المتعلق بالتصنيع بأن "...يعطي المجتمع الدولي أعلى أولوية للتدابير اللازمة لوضع عقد التنمية الصناعية لأفريقيا ، الذي يمتد عبر الثمانينات ، موضع التنفيذ الفعّال ، بما في ذلك ، حسب الاقتضاء ، توفير ما يلزم من اعتمادات مالية مناسبة."(١٣).

٩ - وتنص الاستراتيجية على أنه "...ينبغي توجيه التصنيع لكي يلبي ، بطريقة متكاملة ، الاحتياجات العامة لتنمية الاقتصادات الوطنية للبلدان النامية."(١٤) وهكذا أقرت بأن التصنيع ، كعملية ، يجب ألا يعالج أمره على انفراد . والواقع أن التدابير المتعلقة بالسياسات والمعنية بالتصنيع لا تقتصر على الفرع الخاص بالاستراتيجية الذي يحمل ذلك العنوان . فهي تشمل اجراءات في مجالات أخرى مثل التجارة مثلا ، حيث تدعو الحاجة الى تقديم المساعدة الى البلدان النامية من خلال توفير الموارد لقدرات الصناعة التحويلية(١٥). وفي مجال الزراعة حيث "... تشجع الحكومات ، في اطار التنمية الريفية المتكاملة ، تصنيع المناطق الريفية."(١٦) ومن المجالات الأخرى البالغة الأهمية في مجال السياسات وذات التأثير المباشر على التصنيع التشديد مجددا على التعاون التقني ، وزيادة الموارد المقدمة له(١٧)، وتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية . وتحت هذا العنوان الأخير تطرح تدابير تتعلق بالسياسة العامة للنهوض بقدرات البلدان النامية ، العلمية والتكنولوجية . ويتم التشديد على نقل التكنولوجيا والتعاون الدولي في هذا المضمار، وتطوير التكنولوجيات التي يجري تكييفها مع الأحوال المحددة للبلدان النامية . ومن التدابير الأخرى ، في مجال التخطيط والسياسات الخاصة بالتكنولوجيا ، وجوب توجيه عناية خاصة لقطاعات تعتبر على جانب كبير من الأهمية بالنسبة للبلدان النامية ، بغية تحقيق توازن معقول بين التكنولوجيات الكثيفة الاستخدام لليد العاملة ، وتلك الكثيفة الاستخدام لرأس المال . وعلى البلدان المتقدمة النمو أن تزيد بشكل ملموس نسبة ما تنفقه على أعمال البحث والتطوير ، بالتعاون مع البلدان النامية ، لحل المشاكل ذات الأهمية القصوى لهذه البلدان . وسوف تقوم البلدان النامية نفسها بتكثيف جهودها لتعزيز هياكلها الأساسية ، العلمية والتكنولوجية ، ولتنمية قدراتها التكنولوجية والابتكارية

المحلية ، عن طريق زيادة الموارد المخصصة للتعليم والتدريب ، والبحث والتطوير ، متخذة التدابير لتأمين الاكتساب الفعّال للتكنولوجيا واستخدامها على نحو أمثل ، ومعززة للتعاون فيما بينها في هذا الميدان .

١٠ - وهناك موضوع الطاقة ، المتصل اتصالا وثيقا بالتصنيع ؛ ويتم تناوله أيضا في الاستراتيجية ، بما في ذلك ، في جملة أمور ، اشتراك البلدان النامية في انتاج وتجهيز وتسويق وتوزيع موارد الطاقة ، وتقديم المساعدة الى البلدان النامية في الوصول الى العمليات العلمية والتكنولوجية ، واقرار وتعزيز برامج عمل وطنية متوسطة الأجل وطويلة الأجل بشأن المواد الجديدة والمتجددة . كما أن التعاون الاقتصادي والتقني من أجل التنمية يحظى أيضا باشارة خاصة كتدبير متعلق بالسياسات لمساعدة " ... البلدان النامية على أن تقوم ، بجهودها الذاتية ، بتعزيز قدرتها الاقتصادية ، وتعجيل نموها الاقتصادي وتحسين وضعها في نظام العلاقات الاقتصادية الدولية ."[١٨] وكذلك تحظى أقل البلدان نموا وأشد البلدان تأثرا ، والبلدان النامية الجزرية ، والبلدان النامية غير الساحلية ، بعناية خاصة .

ثانيا - تطبيق الاستراتيجية الانمائية الدولية باعتبارها الاطار للسياسة العامة لليونيدو

١١ - تمثلت الوسيلة الأساسية التي أدمجت بها حتى الآن الاستراتيجية الانمائية الدولية في برامج اليونيدو ، في استخدام هذه الاستراتيجية كاطار للسياسة العامة في وضع الخطة متوسطة الأجل للفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٩ [١٩] . والتي قامت اللجنة الدائمة لمجلس التنمية الصناعية ، في دورتها السادسة عشرة ، باستعراض مشروعها للفترة المشار اليها أعلاه [٢٠]. ولما كانت قد أدمجت فيما بعد في الخطة متوسطة الأجل للأمم المتحدة ككل ، فان الباب الذي يتناول التنمية الصناعية (الفصل ١٥) من هذه الخطة ، يجعل الاستراتيجية الانمائية الدولية بمثابة الفكرة المركزية التي تدور حولها الأنشطة التصنيعية التي تناولها . وبغية اتاحة أفق زمني أطول يمكن خلاله اعداد ثلاث ميزانيات برنامجية كل منها لفترة سنتين ، فقد وضعت هذه الخطة متوسطة الأجل لفترة ست سنوات . وفي الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٤ - ١٩٨٥ [٢١] ، تم اعداد الباب ١٧ الذي يتناول اليونيدو ومستخدما كاطار له الخطة متوسطة الأجل للفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٩ . أما الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣ ، فقد أعدت بصورة رئيسية على أساس الخطة متوسطة الأجل للفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٣ . ولم يكن باستطاعة هذه الميزانية أن تعكس الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث ، اذ أن الاستراتيجية نفسها اعتمدت في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ فقط ؛ الا أن النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، واعلان وخطة عمل ليما بشأن التنمية والتعاون في الميدان الصناعي [٢٢]، اللذين تمثل الاستراتيجية خطوة على طريقيهما ، كانا مرجعين أساسيين لصياغتها .

١٢ - وعند وضع مشروع الخطة متوسطة الأجل ١٩٨٤ - ١٩٨٩ ضمن نطاق اليونيدو ، وكذلك ضمن نطاق الأمانة العامة للأمم المتحدة ككل ، كانت الاستراتيجية الانمائية الدولية هي نقطة الاسناد الرئيسية ، كما أنها قدمت اتجاها لصياغة خطط على مستويات البرنامج الرئيسي ، والبرنامج ، والبرنامج الفرعي . وتنص الخطة على أن اليونيدو ستضطلع بأربع

فئات من الأنشطة بغية تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية ، وهي : أنشطة التعاون التقني ؛ وأنشطة الدعم ، مثل الدراسات والبحوث الصناعية ، بما في ذلك بعض التدابير الترويجية ؛ والأنشطة السابقة للاستثمار والمؤدية الى خلق مرافق انتاجية محددة ؛ ونظام المشاورات المستمرة بشأن الصناعة . كما تنص على أن الأنشطة في الفئات الأربع " تتفاعل وتعزز الأثر المحتمل لهذا البرنامج الرئيسي بموارد ضئيلة لا محالة اذا ما قورنت بالموارد المطلوبة من أجل ضمان قدر هام من التصنيع في العالم النامي " (٢٣).

١٣ - وتقسم الخطة متوسطة الأجل أنشطة اليونيدو في ميدان التصنيع الى ثلاثة برامج هي : التنسيق المتعلق بالسياسات العامة ، والدراسات والبحوث الصناعية ، والعمليات الصناعية . كما يقسم كل من هذه البرامج الى برامج فرعية تصل في مجموعها الى ١٣ برنامجا . ويشتمل برنامج التنسيق المتعلق بالسياسات العامة على البرامج الفرعية التالية : وضع البرامج وتقييمها ، والتدابير الخاصة لأقل البلدان نموا ، والفئات المحرومة الأخرى من البلدان النامية ، والتعاون فيما بين البلدان النامية من أجل التصنيع ، ونظام المشاورات . أما الدراسات والبحوث الصناعية فتشتمل على البرامج الفرعية الخمسة التالية : الدراسات والبحوث العالمية والمفاهيمية ، والدراسات والبحوث الاقليمية والقطرية ، والدراسات والبحوث القطاعية ، وتطوير ونقل التكنولوجيا والخدمات الاستشارية ، ومصرف المعلومات الصناعية والتكنولوجية وخدمات المعلومات العامة . وأخيرا فان برنامج العمليات الصناعية يقسم الى أربعة برامج فرعية ، هي : عمليات التخطيط والبرمجة ، وبناء المؤسسات وعمليات التدريب ، والعمليات المتعلقة بتطوير ونقل التكنولوجيا ، والأنشطة السابقة للاستثمار .

١٤ - ولعله أن يلاحظ أن هذه المكونات لأنشطة اليونيدو في السنوات ١٩٨٤ - ١٩٨٩ موجهة الى كافة تدابير السياسة العامة المنصوص عليها في الاستراتيجية الانمائية الدولية وكل ذلك مشار اليه بصورة مباشرة في اطار التصنيع والمجالات الرئيسية التي تحظى بمعالجة مستقلة في وثيقة الاستراتيجية مثل التكنولوجيا . وعلاوة على ذلك ، فان قضايا السياسة العامة المطروحة في الاستراتيجية هي من ذلك النوع من القضايا المترابطة بصورة حتمية ضمن كل من نطاقي مناقشة التصنيع نفسه ، والنظرة الأكثر اتساعا الى دوره في التنمية ككل . وبناء على ذلك ، فان أنشطة اليونيدو ، حسبما عرضت في الخطة متوسطة الأجل، تشكل جملة واسعة من الأنشطة تبدأ على سبيل المثال ، من الدراسات والبحوث ، مرورا بالمشاورات والأنشطة السابقة للاستثمار ، الى تنفيذ المشاريع في مجال التنمية المؤسسية ، وفي مجال تنمية الموارد البشرية ، مع ما يرتبط بهذه المشاريع من التطورات في مجال التكنولوجيا . وتهدف البرامج المعدة لأنشطة اليونيدو الى تغطية كافة المجالات الرئيسية لعملية التصنيع المعقدة ، والى أن تقوم بذلك بطريقة تجعل البرامج يدعم بعضها بعضا ، وتؤدي الى أكثر النتائج فاعلية . كما أن قيام توافق محدد بين الاستراتيجية الانمائية الدولية والخطة متوسطة الأجل يمكن أن يوضح أن قضايا السياسة العامة المطروحة في الاستراتيجية تعالج في كثير من الحالات في أكثر من برنامج واحد . وهكذا ، على سبيل المثال ، فان ما يوصف في الاستراتيجية الانمائية الدولية بأنه عنصر جوهري ، أي اعادة توزيع القدرات الصناعية ، ويحدد على أنه يتشكل في المقام الأول ، من خلق القدرات الصناعية الجديدة في البلدان النامية ، وكذلك من اعادة توزيع القدرات من البلدان

الصناعية الى البلدان النامية ، يمثل موضوعا يعالج فقط في برنامج الدراسات والبحوث الصناعية ، بل يعالج أيضا في أنشطة التعاون التقني في اطار برنامج العمليات الصناعية وكذلك في نظام المشاورات ، وأنشطة تشجيع الاستثمار، والأنشطة التي تتم في اطار البرامج الفرعية المتعلقة بتطوير ونقل التكنولوجيا .

١٥ - ولا شك بأن تطبيق الاستراتيجية الانمائية الدولية كاطار لبرامج وخطط اليونيدو والأمم المتحدة ككل هو عملية مستمرة ،وتتجاوز الاعتماد على الاستراتيجية لصياغة الخطة متوسطة المدى ، التي يجري في داخلها، كما لوحظ من قبل ، اعداد الميزانيات البرنامجية لمنظومة الأمم المتحدة . ويعتبر التحليل المستمر من أهم التوسعات ،وتشارك فيه اليونيدو، وتضطلع به اللجنة الاستشارية للمسائل الموضوعية (المسائل البرنامجية) وتتفرع هذه الهيئة عن لجنة التنسيق الادارية ،وتقوم باعداد تحليلات لبرامج وخطط المنظمات فيما يتعلق بالاستراتيجية الانمائية الدولية ، وتعالج في كل جلسة مجالات بحث منتقاة .واذ تشارك اليونيدو مشاركة كاملة في هذه الاستعراضات ، فان اللجنة الاستشارية للمسائل الموضوعية (المسائل البرنامجية) يتوقع أن تقوم هي نفسها بتقديم تقرير الى لجنة الاستعراض والتقييم .

ثالثا - التقدم في مجال التصنيع في العقد الانمائي الثالث

١٦ - تشير الأرقام التقديرية الى أن القيمة المضافة الصناعية في البلدان النامية هبطت بمقدار ٤ر٠ في المائة في عام ١٩٨١ ، وهو العام الأول من العقد . وفي عام ١٩٨٢ ، وهو آخر عام تتوافر عنه أرقام، كان النمو ١ر٠ في المائة . وتتناقض معدلات النمو هذه تناقضا حادا مع متوسط معدل النمو السنوي المستهدف ومقداره ٩ في المائة في الصناعة التحويلية ، والذي اعتمد كواحد من أهداف ومقاصد الاستراتيجية الانمائية الدولية . وتبين النتائج المحرزة حتى الآن أنه ، بالنسبة للفترة الباقية من العقد (بما في ذلك عام ١٩٨٣) يتعين أن تنمو الصناعة في البلدان النامية بمعدل سنوي يزيد على ١١ في المائة في المتوسط ، بغية احراز المتوسط المستهدف للعقد ككل ، ومقداره ٩ في المائة . وكما شوهد في " استعراض احصائي لحالة الصناعة في العالم ١٩٨٢ " (٢٤) ، كانت حصة البلدان النامية في القيمة المضافة الصناعية في العالم ٠ر١١ في المائة ، وهي زيادة مقدارها واحد في المائة فقط بالنسبة للحصة التي بلغت ٠ر١٠ في المائة في عام ١٩٧٥ ، وهو عام اعتماد هدف ليما ، والذي كان يقصد من استراتيجية التنمية الصناعية أن تضع الأساس لتحقيقه . ولكن الواقع أن حصة البلدان النامية تدنت قليلا في عام ١٩٨١ .

١٧ - ولا تسفر الدراسة الأكثر تفصيلا لهذه الأرقام عن صورة أكثر تشجيعا ، ذلك أن حصة أقل البلدان نموا في القيمة المضافة الصناعية العالمية ، طوال الفترة كلها منذ عام ١٩٧٥ ، ظلت ثابتة عند هذا الرقم الصغير جدا ، وهو ٢ر٠ في المائة . وقد دعت الاستراتيجية بالنسبة لهذه المجموعة من البلدان ، الى تقدم صناعي معجل ، والى أن يقدم لها المجتمع الدولي الدعم من أجل تصنيعها الكامل (٢٥) . أما على مستوى المناطق الاقتصادية ، من ناحية ثانية ، فقد كان التقدم مخيبا للآمال على نحو خاص في أمريكا اللاتينية ، حيث تفيد التقديرات بأن القيمة المضافة الصناعية قد انخفضت بمقدار ٤ر٦ في المائة في عام ١٩٨١ ، وبمقدار ٣ر٧ في المائة في عام ١٩٨٢ . وبما أن أمريكا اللاتينية تشغل مثل هذه الحصة الكبيرة في القيمة المضافة الصناعية للبلدان النامية ، فان الانخفاض في هذه المنطقة هو الذي أدى الى الأداء السيء للبلدان النامية ككل في عامي ١٩٨١ و ١٩٨٢ . ووفقا لمعدلات النمو السلبي التقديرية ، انخفضت حصة أمريكا اللاتينية في القيمة المضافة الصناعية العالمية من ٦ر١٤ في المائة في عام ١٩٨٠ الى ٥ر٨٢ في المائة في عام ١٩٨١ و ٥ر٦٨ في المائة في عام ١٩٨٢ .

١٨ - أما المنطقة الآسيوية (غربا وجنوبا وشرقا) فقد أظهرت بمجموعها أداء أفضل ، حيث يقدر أن القيمة المضافة الصناعية لديها قد ارتفعت بمعدل ٥ر٤ في المائة في عام ١٩٨١ و ٣ر٩ في المائة في عام ١٩٨٢ . الا أن هذه المنطقة كانت تمثل في عام ١٩٨٢ أقل من ٤٠ في المائة من القيمة المضافة الصناعية للمناطق النامية ؛ وبالتالي فان هذا الاداء الجيد نسبيا من جانب المنطقة الآسيوية لم يكن كافيا ليعوض عن معدلات النمو السلبي في أمريكا اللاتينية . وقد زادت المنطقة الآسيوية حصتها في القيمة المضافة الصناعية

العالمية من ٣ر٨٧ في المائة في عام ١٩٨٠ الى ٤ر٠٢ في المائة في عام ١٩٨١ و ٤ر٢٣ في المائة في عام ١٩٨٢ . وبوجه عام ، فقد كان النمو في حصة هذه المنطقة في القيمة المضافة الصناعية العالمية هو الذي أسهم بصورة رئيسية في التحسن الاجمالي الضئيل لدى البلدان النامية منذ السنة التي اعتمد فيها هدف ليما . بيد أن الاحصائيات المقتنبة تخفي واقعا أكثر تفصيلا . اذ أن معدلات النمو المرتفعة في الصناعة التحويلية لدى مجموعة فرعية من البلدان في هذه المنطقة ، هي التي جعلت الحصة تبدو في ازدياد في حين لم يكن أداء البلدان النامية الأخرى في آسيا قريب الشبه من ذلك .

١٩ - وثمة مؤشرات الى أن نمو الصناعة التحويلية في افريقيا كان مرتفعا خلال العامين الأولين من العقد الانمائي الثالث . ففي عام ١٩٧٥ ، كانت حصة المنطقة الافريقية ٨ر٠ في المائة في مجموع القيمة المضافة الصناعية في العالم ، وبطول عام ١٩٨٢ ارتفعت هذه الحصة الى ١١ر١ في المائة . ويزيد هذا الرقم في الحقيقة على النسبة المستهدفة لعام ١٩٨٥ ، والتي يجسدها عقد التنمية الصناعية لافريقيا ومقدارها ١ في المائة ، ولذا يبدو للوهلة الأولى ، أن بلوغ الهدف اللاحق لعام ١٩٩٠ بالنسبة لافريقيا ومقداره ٤ر١ في المائة وكذلك الحصة المستهدفة لعام ٢٠٠٠ ، ومقدارها ٢ في المائة ، ليس أمرا مستحيلا . الا أنه ينبغي التذكير بأن الطبيعة النسبية للهدف تعني أنه ، ما لم يتحقق انتعاش دائم للاقتصاد العالمي ، فان القيمة المضافة الصناعية الفعلية لافريقيا ، من الزاوية المطلقة ، يمكن أن تظل ضئيلة ، ومن ثم يكون اسهامها محدودا في التنمية الشاملة في هذه المنطقة .

٢٠ - ومن العوامل العامة التي اشتملت عليها المشكلات التي أحدقت بعملية التصنيع في البلدان النامية ، وكذلك بتنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية ، تلك العوامل التي ترتبت على أداء الاقتصاد العالمي . فقد أدى الكساد العالمي الى انخفاض في الطلب على صادرات البلدان النامية ، وكذلك على نحو خاص ، الى انخفاض في أسعار تلك السلع الأساسية التي يعتمد على مبيعاتها عدد كبير جدا من البلدان النامية . كما أن ارتفاع معدلات الفائدة قد ألقى عبئا اضافيا على تلك البلدان النامية فيما يتعلق بمتطلبات خدمة الدين . وقد رافق الكساد نمو في الحمائية من جانب البلدان المتقدمة النمو بوجه عام ، الأمر الذي يضيف عقبة أخرى أمام توسع صادرات البلدان النامية ، وبالتالي أمام نموها الشامل وأخيرا ، فقد كان الكساد في البلدان المتقدمة النمو يعني أنه لم يكن هناك توسع في المساعدة من جانب هذه البلدان الى الجنوب : أي أنه لم يتم تحقيق هدف الـ ٧ر٠ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي للبلدان المتقدمة النمو الذي يجب أن تقدمه هذه البلدان ، في صورة مساعدة انمائية رسمية ، الى البلدان النامية . ويناقش تأثير الأزمة الحالية بصورة أكثر تفصيلا في الفرع الرابع من هذا المرفق .

٢١ - بيد أنه من الجدير أن يسجل في هذا الفرع ، أن البلدان النامية قد حددت قيودا محلية صارمة كثيرة على أنها تشكل عقبات خطيرة أمام عملية التصنيع لديها في السنوات الأخيرة ، ومن بينها بعض القيود الهيكلية ، حيث يثير انعدام المرونة والتكيف في الاقتصاد صعوبات في اجراءات التعديلات اللازمة لمواجهة الظروف الاقتصادية المتغيرة في

العالم ، وكذلك في توجيه الاقتصاد الوطني نحو أنماط انمائية واعدة . كما أن الحجم الصغير للعديد من الاقتصادات الوطنية يمثل صعوبة أخرى قيدت على نحو خاص تنمية صناعات جديدة : فنظرا لعدم وجود أسواق محلية كافية ،واحتمال أن يكون توسع الصادرات محدودا فقد لا توجد وفورات الانتاج الكبير الضرورية لادخال طاقة انتاجية جديدة على نحو فعال، وخصوصا لاحلال الواردات .

٢٢ - وثمة عقبة أخرى هي الافتقار الى الهياكل الأساسية الصناعية الكافية فقد لاتتوافر وسائل النقل ، والاتصالات ، وبحوث الأسواق والمنتجات ، وغيرها من جوانب السير الكفء للصناعة التحويلية ، ويعد ذلك في حد ذاته تعبيرا ، في صورة محددة ، عن ضعف الروابط القائمة بين القطاعات في العديد من البلدان . اذ لا يمكن أن تسير الصناعة بكفاءة ما لم تكن مندمجة في دور مركزي في الاقتصاد ككل ، حيث تحقق في المرحلتين الخلفية والأمامية من بقية الاقتصاد أفضل استخدام للموارد الطبيعية في البلد ، وتزود الاقتصاد بمنتجاتها التامة الصنع في شكل مدخلات للقطاعات الأخرى . أما انعدام مثل هذا الربط فيعني أنه لم تتحقق الامكانية السوقية الكاملة للصناعة المعنية وأن الموارد الطبيعية والبشرية في البلد لا تستغل كما ينبغي . وكذلك فقد أشير الى التباينات في توزيع الدخل باعتبارها عقبات أمام النمو الصناعي (وذلك لأن التوزيع المشوه يزيد في صعوبة تعبئة المدخرات المحلية الى مستوى ملائم للاستثمار ، وكذلك لأن أنماط الهجرة فيما بين الأقاليم التي تترتب على ادراك التباينات في الدخل بين المناطق الريفية والحضرية ، يمكن أن ترتبط بتحضر غير محكوم مما ينجم عنه ضغط لا يطاق على موارد البلد اللازمة لتنمية الهياكل الأساسية) . وثبت أيضا أن نقص المهارات الضرورية يمثل قيدا على التصنيع في البلدان النامية ، والحقيقة أن تنمية الموارد البشرية تعد العنصر الأكثر أهمية في أي خطة للتنمية الصناعية . وأخيرا لعله يلاحظ أن السياسات الحكومية التي يجري تنفيذها على نحو غير ملائم أو غير فعال ، يمكن أن تشكل عقبة شديدة الخطورة أمام تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية الشاملة للبلدان النامية ، وعلاوة على ذلك ، فان القيود الاجتماعية الثقافية تمكن أن تثير أيضا صعوبات في عملية تحويل المجتمع الى مجتمع يقوم على اقتصاد صناعي حديث .

٢٣ - ربما يتجلى الانطباع العام لآراء الحكومات في البلدان النامية ، على نحو ما يتضح من تقرير الرصد ، في أنه بينما يوجد بالتأكيد تقدم في التصنيع ، فان المعدل الذي تحقق به هذا التصنيع غير مشجع ، الى حد أنه يمكن بالفعل اجراء اعادة تقييم ، على النحو الحاصل ، تتم فيها دراسة الاستراتيجيات المطبقة حتى الآن ملاءمتها وفعاليتها . وقد يقال انه يجري الآن ايلاء قدر أكبر من التشديد على تجهيز الموارد الطبيعية في البلدان المعنية ، وأن هناك تركيزا جديدا على الصناعات المعتمدة على الزراعة ، وأن توجه الصادرات قد دخل في بؤرة الاهتمام أكثر من أي وقت مضى بوصفه أحد مكونات استراتيجيات التصنيع . ويوجد بالمثل اعتراف بما للتعاون الاقتصادى والتقني من أجل التنمية فيما بين البلدان النامية من أهمية حيوية لهذه البلدان . وتجري ممارسة

التعاون فيما بين بلدان الجنوب بصورة متزايدة . ومثل هذا التعاون كمفهوم ، ينشأ بطبيعة الحال من ادراك جوانب عدم المساواة في البنيان الاقتصادي العالمي ، والصعوبات التي من شأنها ألا تسمح بتحسين فوري في العلاقات بين الشمال والجنوب . وفضلا عن ذلك ، يستند هذا التعاون أيضا الى الفكرة التي مؤداها أنه باستغلال الجنوب لموارده الذاتية على أفضل نحو ، فان بامكانه أن يولد نموه الخاص دون الاعتماد على نقل من الشمال .

رابعا - أثر الأزمة الحالية على صنيع البلدان النامية

٢٤ - عمدت البلدان النامية في الماضي الى تحقيق معدلات نمو بالغة الارتفاع لقطاع الصناعة التحويلية فيها . فمنذ عام ١٩٦٠ الى عام ١٩٧٧ كانت هذه الصناعة تنمو بمتوسط قدره ٧ر٣ في المائة في العام ، وفي عام ١٩٦٠ وعام ١٩٧٣ ، على سبيل المثال ، نمت بمعدل يزيد على ١٠ في المائة في العام ، وهذا أداء جدير بالاعجاب ، ويعني أن البلدان النامية كانت تزيد باضطراد من حصتها في القيمة المضافة الصناعية العالمية . أما الأزمة الحاضرة فتعني أن هذه المعدلات العالية لنمو الصناعة التحويلية في البلدان النامية قد اختفت . وكان التدهور الذى أصاب الاقتصاد العالمي في أعقاب زيادة أسعار النفط في عام ١٩٧٣ أمرا تمكنت البلدان النامية من التكيف معه بمرونة ملحوظة . اذ حافظت على مستويات مقبولة لنمو الناتج المحلي الاجمالي ، ونمو الصناعة التحويلية ، وذلك بالرغم من الصعوبات الشديدة التي نشأت نتيجة للتباطؤ الحاصل في الشمال . ففي هذه المنطقة ، على سبيل المثال ، نما الناتج المحلي الاجمالي للبلدان المتقدمة النمو بأدنى من ١ في المائة في عام ١٩٧٥ ، بانخفاض مقداره ٢ر١ في المائة في القيمة المضافة الصناعية في هذه المنطقة . بيد أن الأزمة الحاضرة هي احدى الأزمات التي لم تتمكن البلدان النامية من تفاديها ، بل ان آثارها كانت أكثر شدة على تلك البلدان من آثارها على الشمال.

٢٥ - وثمة خصيصة هامة للأزمة الحاضرة ، هي الانحسار في التجارة العالمية . فبين عامي ١٩٦٣ و ١٩٧٣ كانت تزداد بمعدل سنوي قدره ٨ر٥ في المائة ، ولكن بين عامي ١٩٧٣ و ١٩٨١ لم يتجاوز النمو ٣ر٥ في المائة في العام . ولم تحصل زيادة على الاطلاق في عام ١٩٨١ ، وانحسرت التجارة العالمية بالفعل في عام ١٩٨٢ بما يتراوح بين ١ في المائة و ٢ في المائة . وقد كان للنمو البطيء لاقتصاد بلدان الشمال أثر عنيف على الطلب على السلع الأساسية ، فانخفضت أسعارها بشدة . كما انخفضت معدلات التبادل التجاري للبلدان النامية في عام ١٩٨٢ ، للسنة الخامسة على التوالي . كما تعني الحمائية المتزايدة ، التي زادها الكساد الحالي اشتعالا ، ان تغلغل صادرات البلدان النامية من المصنوعات في أسواق الشمال قد تباطأ . وتلاحظ "الدراسة الاستقصائية الاقتصادية العالمية ١٩٨٣ " (٢٦) أن كثيرا من التدابير الحمائية الجديدة قد طبقت في عام ١٩٨٢ . وأما الانخفاض في مجموع حصيلة البلدان النامية من الصادرات ، الذي اقترن بالضغوط الشديدة على موازين مدفوعاتها بفعل الأزمة الحاضرة ، فقد أدى بدوره الى أن تخفض بلدان كثيرة منها واردا تها . وقد انخفضت الواردات الفعلية للبلدان النامية في عام ١٩٨٢ .

٢٦ - وبطبيعة الحال ، يرتبط وضع التجارة العالمية ارتباطا وثيقا بوضع النظام المالي الدولي . وقد استطاعت البلدان الصناعية أن تزيد من أسعار سلعها الصناعية بما يكفي لسداد التكاليف الأعلى لوارداتها من الطاقة . ولكن لم يكن في امكان البلدان النامية المستوردة للطاقة أن تفعل ذلك ، فعانت معدلاتها للتبادل التجاري ، لأن أسعار السلع الأساسية قد انخفضت ، ولأن صادراتها من المصنوعات لم تزد بقدر يكفي لتدارك النقص . وقد كانت النتيجة ، وبخاصة فيما يتعلق بالبلدان المستوردة للطاقة ، عجزا مستمرا ومتزايدا في ميزانها الدولي للمدفوعات . ولتخفيف هذا الضغط ، كان من الضروري اللجوء الى الاقتراض بشروط تجارية . وكان ذلك بسبب عدم وجود سبيل متاح آخر ، فحجم المساعدة الانمائية الرسمية ، الذي كان يزداد بمقدار ٤ في المائة في العام بالأرقام الفعلية في أواخر السبعينات ، لم تلحقه أية زيادة في عام ١٩٨١ أو في عام ١٩٨٢، وبالرغم من أنه كان هناك انتعاش في الاستثمار الخاص المباشر في البلدان النامية في أواخر السبعينات ، وزيادة مقدارها ٢٥ في المائة في عام ١٩٨١، فان ذلك كان على مستوى غير مناسب بالكلية لمواجهة الضغط على موازين المدفوعات في بلدان الجنوب . وعلى ذلك كان المصدر الرئيسي للأموال هو أسواق رأس المال الدولية . وهي تبدو جذابة مادامت أسعار الفائدة ذات مستوى معقول ، ولكن أسعار الفائدة العالية جدا التي سادت في عامي ١٩٨١ و ١٩٨٢ أثبطت العزم على الاستمرار في الاقتراض ، ورفعت تكلفة خدمة الدين الخارجي الى الحد الذي جلبت معه صعوبات مستحيلة تقريبا لعدد من البلدان . ومرة أخرى ، فان التحويلات النقدية للمهاجرين ، التي كانت مصدرا هاما للنقد الاجنبي بالنسبة لنخبة من البلدان النامية ، قد شهدت كذلك انخفاضا نتيجة لتناقص النشاط في البلدان الصناعية .

٢٧ - وقد أشارت استجابة حكومات البلدان النامية ، في ردودها الى اليونيدو أثناء الممارسة الثالثة للرصد ، الى التسليم بالأثر الشديد لكثير من السمات المذكورة آنفا للأزمة الاقتصادية الحاضرة ، وبخاصة الكساد في الشمال، والمستوى العالي لأسعار الفائدة، ومعدلات التبادل التجاري المتدهورة للبلدان النامية ، وقيود النقد الأجنبي ، وزيادة الحمائية . بيد أنه ، على الرغم من هذا ، لم يجر توجيه حكومات البلدان النامية الى تعديل استراتيجيتها الأساسية كيما تعتمد على القطاع الصناعي للاسهام المحوري في النمو الاقتصادي . ولكن أزمة التنمية في السنوات الأخيرة ، والأداء الذي يرقى الى درجة الكارثة لعام ١٩٨٢ ، شرعا في الحث على اعادة تقييم كل من سياستي التصنيع الوطنية والدولية .

٢٨ - وكانت هذه أيضا هي النتيجة التي انتهى اليها اجتماع فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بسياسات التنمية الصناعية للبلدان النامية ، المعقود في ليما ، للاعداد لمؤتمر اليونيدو العام الرابع :

"وعند مناقشة استراتيجيات وسياسات التصنيع في البلدان النامية في الثمانينات والتسعينات ، اتفق على أن تقوم تلك البلدان باعادة دراسة السياسات القائمة ، وانتهاج سياسات جديدة تناسب حقائق الاقتصاد الكلي الجديدة في الاقتصاد العالمي." (٢٧)

٢٩ - وقد كشف الكساد الحاضر عن اعتماد البلدان النامية على الشمال ، حيث كان أثره عليها أشد بكثير . ومن ثم كشف أيضا ، عن ضعف استراتيجيات التصنيع التي ترتبط ارتباطا وثيقا جدا بالصادرات (سواء أكانت من السلع الأساسية الأولية أو المصنوعات) الى البلدان المتقدمة النمو ، نظرا لأنها تتحمل بصورة حتمية وطأة الكساد في الشمال. وتبعا لذلك ، فقد ركزت انتباها جديدا على أهمية السوق الداخلية ، ومنحت التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية نفسها قوة دافعة متجددة .

خامسا - الصناعة فيما تبقّى من العقد

٣٠ - حددت الاستراتيجية الانمائية الدولية للعقد الانمائي الثالث ، بصورة موجزة ، في أهدافها ومقاصدها ، مسارا للنمو للبلدان النامية حتى عام ١٩٩٠ ، وهو مسار يمثل خطوة هامة نحو تحقيق هدف ليما . وقد انبنى الافتراض الوارد فيه ، والمتمثل في معدل نمو متوسط سنوي للناتج المحلي الاجمالي للبلدان النامية مقداره ٧ في المائة ، على أساس تحليل افترض حدوث نمو معقول في الشمال أيضا ، بمتوسط مقداره ٣ر٧ في المائة في العام . وقد وجد أن مثل هذه المجموعة من معدلات النمو المتعلقة بالشمال والجنوب سيكون لها مزايا كثيرة . وسوف لا تضع قيودا شديدة بدرجة مستحياة على الاستهلاك ، وسوف لا تحدها بصورة لا موجب لها التوقعات المتواضعة نسبيا للنمو الزراعي في البلدان النامية وسيكون من شأنها في مجرى ذلك السماح بمستوى معقول من المساعدة من البلدان المتقدمة النمو الى البلدان النامية . ومن ثم ، فان الاستراتيجية الانمائية الدولية تمثل مسار نمو متجانسا يمكن بدرجة كبيرة أن يحول الرابطة القائمة بين الشمال والجنوب ، من رابطة يتوزع فيها الكساد في الشمال بشكل أكثر كثافة في الجنوب ، الى رابطة ينمو خلال سريانها كل من الشمال والجنوب بمعدلات كبيرة .

٣١ - ويشير العدد القادم من مجلة الدراسة الاستقصائية للتنمية الصناعية ، الى أنه لا يمكن توقع أن يكون نمو الصناعة في البلدان المتقدمة النمو في المستقبل عاليا كما كان من قبل ، وذلك بسبب الآثار طويلة المدى لانحسار الاستثمار ، وانخفاض مكاسب الانتاجية ، والتحولات في هيكل الطلب النهائي - مع مستويات دخول أعلى - بعيدا عن السلع المصنعة . كما يمكن اعتبار أنه من غير المرجح أن يضاهي النمو في التصنيع في الاقتصادات المخططة مركزيا الأداء السابق ، وذلك بسبب النمو البطيء في الأيدي العاملة ، والقيود المتعلقة بناتج الوقود والمواد الخام ، بالاضافة الى عوامل أخرى . وفيما يتعلق بالبلدان النامية ، فان القوى الفعّالة ، التي قد تؤثر بشدة على أدائها ، يمكن أن تشمل التوسع السريع لقطاع التصنيع المقترن بمستويات متوسطة لدخل الفرد ، وكذا اعتماد تلك البلدان النامية ، التي انتهجت استراتيجيات ذات تطلع نحو الخارج ، على سياسات ونمو البلدان المتقدمة النمو .

٣٢ - وهناك علامات حديثة العهد على أن التوقعات المتعلقة بالاقتصاد العالمي أكثر اشراقا مما قد كانت تبدو منذ عام . ومع ذلك فبينما أن الانتعاش في الشمال ضروري لتقدم

الاقتصاد العالمي ، فان ذلك لا يعني بأية حال أنه شرط كاف . وتدعو الحاجة الى سياسات منسقة دوليا ، تعترف بالخصيصتين الأساسيتين للاقتصاد العالمي : وهما ترابطه وهيكله المتغير .

٣٣ - ويوجد لدى البلدان النامية ، في الوقت الحاضر ، قدر ضئيل جدا من الصناعة ، وذلك بالرغم من أن لديها احتياجات ملحة الى المصنوعات ، وكذلك الى التنمية الشاملة . وهي في حد ذاتها توفر الامكانية لتوسيع السوق العالمية بدرجة كبيرة . وبالاضافة الى ذلك ، فان لديها ميزة نسبية في كثير من ميادين الانتاج ، تحول البنية الحاضرة للاقتصاد العالمي دون ممارستها ، وكذلك ثروة من الموارد الطبيعية من أنواع كثيرة . ونظرا للاختلافات الهائلة في نسب العوامل لأنشطة الانتاج بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ، فانه من شأن النقل التدريجي لمدخلات رأس المال ، لاسيما في شكل طاقة انتاجية صناعية ، أن يحسن الانتاجية الحدية في جميع المدخلات الاقتصادية في كل من مجموعتي البلدان . وفي ظل ترتيبات تعاونية جديدة ، يمكن لكل من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية أن تستفيد من أي توسع صناعي في الجنوب .وعلى نحو ما تشير اليه الاستراتيجية " ... فان التعجيل بتنمية البلدان النامية يتسم بأهمية حيوية لنمو الاقتصاد العالمي نموا مطردا ، كما أنه ضروري للسلم والاستقرار العالميين "(٢٨).

٣٤ - وقد تم تصور واعتماد الاستراتيجية في وقت تتزايد فيه الصعوبات في الاقتصاد العالمي . وعلى نحو ما شوهد ، فانه لم يجر حل هذه الصعوبات في السنوات الأولى من العقد الانمائي الثالث . ولكن ما جاء في الاستراتيجية ما زالت له طلته بأنه "..لا ينبغي أن تصد الصعوبات الحالية المجتمع العالمي عن حتمية اعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية "(٢٩). ويمكن أن يكون تصنيع البلدان النامية جزءا لا يتجزأ من عملية اعادة التشكيل هذه ، فيستفيد منها كلاهما ، ويسهمان فيها اسهاما كبيرا .

الحواشي

(١) قرار الجمعية العامة ٥٦/٣٥ ، المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ .

(٢) المرجع نفسه ، المرفق .

(٣) المرجع نفسه ، الفقرة ١٧ .

(٤) المرجع نفسه ، الفقرة ١٦٩ .

(٥) المرجع نفسه ، الفقرة ١٧٥ .

(٦) المرجع نفسه ، الفقرة ١٧٠ .

(٧) المرجع نفسه ، الفقرة ١٧٨ .

(٨) قرار الجمعية العامة ٢٠٢/٣٧ ، الفقرة ٦ .

(٩) قرار الجمعية العامة ٥٦/٣٥ ، المرفق ، الفقرة ٢٩ .

الحواشي (تابع)

(١٠) المرجع نفسه ، الفقرة ٧٣ .

(١١) المرجع نفسه ، الفقرة ٧٧ .

(١٢) المرجع نفسه ، الفقرة ٧٨ .

(١٣) المرجع نفسه ، الفقرة ٨٠ .

(١٤) المرجع نفسه ، الفقرة ٢٩ .

(١٥) المرجع نفسه ، الفقرة ٥٩ .

(١٦) المرجع نفسه ، الفقرة ٩٥ .

(١٧) المرجع نفسه ، الفقرة ١١٦ .

(١٨) المرجع نفسه ، الفقرة ١٣٤ .

(١٩) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة السابعة والثلاثون ، الملحق رقم ٦ (A/37/6) .

(٢٠) ID/B/270 ، الفقرات ١٨ - ٥٢ .

(٢١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثامنة والثلاثون ، الملحق رقم ٦ (A/38/6) .

(٢٢) ID/CONF.3/31 ، الفصل الرابع .

(٢٣) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة السابعة والثلاثون ، الملحق رقم ٦ (A/37/6) ، الفقرة ١٥ - ٣ .

(٢٤) UNIDO/IS.368 .

(٢٥) قرار الجمعية العامة ٣٥/٥٦ ، المرفق ، الفقرة ١٤٣ .

(٢٦) E/1983/42 ، الصفحة ٣١ .

(٢٧) ID/WG.391/12 ، الفقرة ١٤ .

(٢٨) قرار الجمعية العامة ٣٥/٥٦ ، المرفق ، الفقرة ٤ .

(٢٩) المرجع نفسه ، الفقرة ٥ .

- - - - -